خامسا: القانون وعلم النفس:

دخل علم النفس الجنائي مرحلة جديدة عندما أفسحت بعض كليات القانون المجال لدراسته، ففي عام 1922م عيّن **وليم مارستون Marston** على وظيفة استاذ علم النفس القانوني في الجامعة الامريكية، ويعتبر مارستون اكثر علماء النفس الامريكيين تأثيرا في تلك الفترة في المجال الجنائي، ومن أكثرهم تقديرا في الأوساط العلمية والقضائية، وقد حصل على درجة البكالوريوس والدكتوراه في القانون من جامعة هارفارد، وقد درس علم النفس على يد منستربرج ورغم أن دراسته كانت في مجال القانون أصلا إلا أن اهتمامه بعلم النفس غلب عليه كما عمل مارستون باحثا في مختبر علم النفس في كلية راد كليف وأجرى عام 1917م دراسة كشفت عن العلاقة بين محاولة الكذب وارتفاع ضغط الدم ، وهذا البحث متصل اتصال وثيقا بموضوع جهاز كشف الكذب واستخدامه في المجال الجنائي ، وقد تابع البحوث في مجال كشف الكذب و كان عادة ما يناقش المهتمين بالشؤون الجنائية مثل رجال القضاء والمحامين والشرطة، كما اشترك في تقديم الاستشارات العلمية لبعض المؤسسات العلمية المهتمة بدراسات الجريمة.

وقد قام مارستون بالعديد من الدراسات الجادة حول نظام المحلفين القضائي قصد مساعدتهم في الوصول الى فهم الجوانب النفسية المتعلقة بالشهادة والمحاكمة وما شابه ، وقد لاقت بحوثه نجاحا وترحيبا أكثر بكثير من بحوث منسبتربرج ويرجع ذلك الى خلفية مارستون القانونة وقدرته الفائقة على تطويع المعلومات ذات الطابع السيكولوجي لخدمة الموضوعات الجنائية ، ورغم ذلك فان الجهات القضائية لم تأخذ بنتائج دراساته الا في حيز محدود.

ونذكر في هدا المقام كذلك العالم الامريكي **دونالد سلزنجر** Slesinger الذى كان له نشاط في المجال الجنائي في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، حيث قام بالتدريس في كلية القانون في جامعة ييل عام 1927م ولمدة سنوات كان يدرس مقررا في موضوع علم النفس الجنائي يتضمن موضوعات مثل سيكولوجية الشهادة والعلاقة بين الذكاء والجريمة وكيفية كشف أساليب الخداع في اقوال الشهود أو

المتهمين وتفسير السلوك الاجرامي، وفى عام 1930م انتقل سلزنجر الى جامعة شيكاغو حيث اصبح عميدا لكلية القانون بتلك الجامعة.

وخلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين عرف علم النفس الجنائي كغيبره من فروع علم النفس التطبيقي الاخرى فترة ركود ولم يستأنف النشاط العلمي فيه الا في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات، ومن أهم أحداث هذه الفترة الهادئة ظهور كتاب يحمل عنوان علم النفس الجنائي أو القانوني من تأليف هوارد بيرت عام 1931م وهو أحد المشتغلين بعلم النفس ومن الذين درسوا على يد منستربرج ورغم أن هذا الكتاب أسهم إسهاما طيبا إلا أن تأثيره كان محدودا على أفراد الهيئة القضائية.

وفى أوائل الاربعينات كانت المؤسسات العقابية في الولايات المتحدة تضم حوالي مائتي ألف نزيل، وكان عدد الاختصاصيين في علم النفس الذين يقدمون لهم الخدمات النفسية قليل لا يتجاوز الثمانين ، وكانت هذه الخدمات محصورة في تطبيق الاختبارات النفسية والقيام بالإرشاد والتوجيه المهني والتعليمي وكان هذا الارشاد والتوجيه عادة ما يتم بناء على طلب السجين.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قام العديد من علماء النفس بإسهامهم في المجال الجنائي ، وقدموا الاستشارات العلمية بخصوص تقييم الشهادة القضائية، وكذلك أسهموا في الفحص النفسي والفحص الطبي النفسي للمجرمين ، كما قدم علماء النفس خبرتهم عن أثار ما تكتبه وسائل الاعلام عن وقائع جريمة معينة على المتهم وعلى المحلفين، وليس معنى ذلك أن الاخصائي النفسي أصبح جزءا من الهيئة القضائية، ولكن أصبح له العديد من المساهمات في هذا المجال.

وفى هذه الفترة كان تقدير مدى المسؤولية الجنائية للمجرم أمر يقرره الطبيب النفسي ، وهذه المسؤولية كانت تسقط جزئيا أو كليا إذا كان المجرم مريضا بمرض عقلي او نفسي.

ومنذ نهاية القرن العشرين اصبح علم النفس الجنائي تخصصا مستقل بذاته وفرعا رئيسا من فروع علم النفس ففي سنة1961م اصدر توش Toch كتابا بعنوان علم

النفس الجنائي والقانوني والذي يعتبر بحق المؤلف الاول في علم النفس الجنائي لما يحتويه من موضوعات لها صلة بعلم النفس وفي سنة 1964م اصدر **هانز ايزنك Eysenck** كتابه الجريمة والشخصية الذي نظر فيه للجريمة من وجهة نظر علم النفس.

لذلك فإن معرفة تاريخ علم النفس الجنائي هو ربط لحاضر هذا العلم بماضيه وهو تعريف للدارس بأن هذا الفرع من علم النفس بدأ مثل الفروع الاخرى متواضعا وهو الان تخصص له المراجع والدوريات بل والموسوعات العلمية.